الجمهورية ٢٢-١٠-٢٠٢٠

هل يبلغ سعر الصرف ٦٢٠٠ أو ١٤٥٠٠ ليرة في ٢٠٢١؟

رنى سعرتي

سيناريوهان لتوجّه سعر صرف الليرة مقابل الدولار في العام ٢٠٢١ يعتمدان بشكل رئيس على فرضية تشكيل حكومة جديدة او عدم تشكيلها، تطبيق الاصلاحات والحصول على برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي. السيناريو الايجابي يتوقّع توحيد سعر صرف العملة عند ٦٢٠٠ ليرة مقابل الدولار، في حين يرجّح السيناريو السلبي بلوغ سعر الصرف ١٤٥٠٠ ليرة!

عمليّاً وعلميّاً، يتأثر سعر صرف العملة المحلية في السوق السوداء بعملية العرض والطلب، إلّا انّ العوامل النفسية تشكّل عاملاً رئيساً أيضاً في توجّهات سعر الصرف، خصوصاً في ما يتعلّق بالتطورات على الساحة السياسية من ناحية إمكانية التوصّل الى توافق حول تكليف رئيس لتشكيل حكومة جديدة ومن ثم مسار التأليف والمبادرات الخارجية. بعد بلوغ سعر الصرف الاسبوع الماضي عتبة الـ٩٠٠٠ ليرة مقابل الدولار الاميركي، عاد الى نحو ٧٢٠٠ ليرة أمس وسط أنباء عن حتمية تكليف الرئيس سعد الحريري لتأليف الحكومة خلال الاستشارات النيابية اليوم. وبالتالي، هناك سقف أدنى لسعر صرف الليرة في السوق السوداء محدّد من خلال عملية العرض والطلب بهامش متحرّك مرتبط بالعوامل النفسية الناتجة عن التطورات السياسية. فما هو السعر الحقيقي لسعر صرف الليرة؟ وما هي التوقعات حول توجهاته في المرحلة المقبلة؟

خلال الاشهر الماضية، تأثر سعر صرف الليرة بشكل لافت بالتطورات السياسية، فبعد تدخّل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في آب الماضي للمساعدة في حل الأزمة وزار لبنان مرة أولى ثم مرة ثانية في ١ أيلول. وانتهت الزيارة الثانية بالإعلان عن مبادرة قال إنّ كل القوى السياسية وافقت عليها، ونصّت على تشكيل حكومة تتولى الإصلاح بموجب برنامج محدد، مقابل حصولها على مساعدة مالية من المجتمع الدولي. وقد استقرّ سعر صرف الليرة نوعاً ما في السوق السوداء في تلك الفترة عند ما بين ٧٠٠٠ و٧٥٠٠ ليرة، إلا انه عاد للهبوط مجدداً بعد فشل القوى السياسية في ترجمة تعهداتها.

ومع اعتذار السفير مصطفى أديب الذي سُمّي لتشكيل الحكومة، عاوَدت الليرة هبوطها لتصل مؤخراً الى حدود ٩٠٠٠ ليرة. إلا ان اعلان الحريري أنه مرشّح لرئاسة الحكومة ضمن ثوابت المبادرة الفرنسية بالاضافة الى الجوّ السياسي الذي أوحى بعودته، أدى الى ارتفاع سعر الصرف الى ٧٢٠٠ ليرة مقابل الدولار، مما قد يُنبئ بأنّ تكليف الحريري، وفقاً للتجارب السابقة، سيؤدّي الى استقرار سعر الصرف مجدداً في السوق السوداء عند مستوياته الحالية، الى حين تعثّر التأليف أو نجاحه، لتتجلي توجهات سعر الصرف في المرحلة المقلبة صعوداً او هبوطاً.

في هذا الاطار، يضع معهد التمويل الدولي سيناريوهين لتوجهات سعر صرف الليرة في العام الحالي والعام ٢٠٢١. يعتمد السيناريو A على فرضية عدم تشكيل حكومة جديدة وعدم القيام بأي اصلاحات وغياب الدعم المالي الخارجي، في حين يعتمد السيناريو B على فرضية تأليف حكومة جديدة قبل نهاية العام ٢٠٢٠، وتطبيق الاصلاحات المطلوبة، والحصول على برنامج إنقاذ من قبل صندوق النقد الدولي يبدأ تنفيذ في اوائل ٢٠٢١ في موازاة إعادة هيكلة الدين العام واقتطاع ٦٠ في المئة من قيمة سندات اليوروبوندز.

في السيناريو الاول، يتوقع معهد التمويل الدولي ان يبقى السعر الرسمي لليرة مقابل الدولار عند ١٥٠٧ في ٢٠٢١، وان يتمّ خفضه الى ٨٠٠٠ ليرة للسحوبات النقدية في المصارف ولدى الصرافين مقارنة مع ٣٩٠٠ حالياً، في حين سيصل سعر الصرف في السوق السوداء في حال عدم تشكيل حكومة وعدم السير بالاصلاحات الى نحو ١٤٥٠٠ ليرة مقابل الدولار.

اما وفقاً للسيناريو B الايجابي، تشير التوقعات الى خفض سعر الصرف الرسمي والى توحيد سعر صرف العملة المحلية بين السعر الرسمي وسعر المصارف وسعر السوق السوداء ليبغ ٦٢٠٠ ليرة مقابل الدولار في العام ٢٠٢١.